

Public budget, institutional quality and their implications on public debt of selected Arab oil countries for the period (2002-2023)

Ahmed I. H. Albajjari*

Department of oil and gas economic technologies, technical college of management, northern technical university, Mosul, Iraq

Article information:

Received: 21-09-2025
Revised: 02-10-2025
Accepted: 04-10-2025
Published: 25-03-2026

Corresponding author:

Ahmed I. H. Albajjari
ahmed_ibrahim@ntu.edu.iq



This work is licensed under a [Creative Commons Attribution 4.0 International License](https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Abstract:

The research aims to measure the impact of public budget indicators and institutional quality (the quality of governing institutions in the economy) in reducing public debt for a selected group of Arab countries with renter economies for the period (2002-2023). Two standard models have been built to achieve this goal: The first model focused on measuring the impact of the general budget through its basic indicators represented by public spending and public revenues expressed in tax revenues, with the introduction of the oil price variable as a control variable due to its fundamental importance in explaining the dynamics of public debt in oil economies. The second model focused on measuring the impact of the six institutional quality indicators issued by the World Bank (control of corruption, political stability, government effectiveness, rule of law, voice and issue, and regulatory quality) on public debt. Using static analysis of longitudinal data models represented by its three models (pooled regression model, fixed effects model, and random effects model) for eight Arab oil countries, the research reached a set of results: For general budget indicators, the results showed that reducing public spending can contribute to reducing public debt, while there was no significant effect of oil revenues. While for oil prices, they had an impact in reducing public debt. As for institutional quality indicators, the results showed the impact of (political stability, government effectiveness, voice and issue) on reducing public debt, while the results showed that (control of corruption, rule of law, and regulatory quality) contribute to the accumulation of public debt. Therefore, the results of this research confirm the importance of the financial budget and institutional quality in reducing public debt and its sustainability in the long run.

Keywords: Public expenditure, tax revenues, institutional quality, public debt, panel data (longitudinal data).

Conclusions:

1. Public spending in the Arab oil-producing countries has a positive, significant relationship with public debt as a result of the predominance of current expenditures and the poor efficiency of directing them towards productive investment. This clearly highlights those higher levels of public spending lead to greater accumulation of public debt.
2. Tax revenues have a positive but insignificant relationship with public debt. This reflects the weak tax base, the large number of exemptions, and the decline in tax compliance which weakens its impact on financing the public budget and reducing public debt.

3. Oil prices have a significant inverse relationship with public debt, and this reflects the excessive dependence of the economies of these countries on oil revenues. The rise in oil prices and achieving financial abundance helps reduce public debt and pay the interest and installments resulting from it.
4. The exacerbation of corruption, the absence of the rule of law, and the weakness of regulatory institutions enhance the phenomenon of inefficient spending and reduce the effectiveness of financial policies which leads to a strong direct relationship between weak governance and the exacerbation of public debt.
5. The significant inverse relationship between (political stability, government effectiveness, voice and issue) and public debt confirms that improving the quality of political and supervisory institutions is an essential factor in controlling debt levels and enhancing financial stability.

الموازنة العامة، الجودة المؤسسية وانعكاساتها على الدين العام لبلدان عربية نفطية مختارة للمدة (2002-2023)

أحمد إبراهيم حسين البجاري*

قسم تقنيات اقتصاديات النفط والغاز، الكلية التقنية الإدارية، الجامعة التقنية الشمالية، الموصل، العراق

المستخلص:

يهدف البحث إلى قياس أثر مؤشرات الموازنة العامة والجودة المؤسسية (نوعية المؤسسات الحاكمة في الاقتصاد) في الحد من الدين العام لمجموعة مختارة من البلدان العربية ذات الاقتصادات الريعية للمدة (2002-2023). وقد تم بناء نموذجين قياسيين من أجل تحقيق هذا الهدف؛ إذ ركز النموذج الأول على قياس أثر الموازنة العامة من خلال مؤشراتها الأساسية المتمثلة بالإنفاق العام والإيرادات العامة التي تم التعبير عنها بالإيرادات الضريبية، مع إدخال متغير أسعار النفط كمتغير ضابط نظراً لأهميته الجوهرية في تفسير ديناميكية الدين العام في الاقتصادات النفطية. أما النموذج الثاني فقد ركز على قياس أثر مؤشرات الجودة المؤسسية السنتي الصادرة من البنك الدولي والمتمثلة بـ (السيطرة على الفساد، والاستقرار السياسي، وفعالية الحكومة، وسيادة القانون، والصوت والمسألة، والجودة التنظيمية) في الدين العام. وباستخدام التحليل الساكن لنماذج البيانات الطولية والمتمثلة بنماذج الثلاثة (نموذج الانحدار التجميعي، ونموذج التأثيرات الثابتة، ونموذج التأثيرات العشوائية) لثمانية بلدان عربية نفطية، توصل البحث إلى مجموعة من النتائج: فبالنسبة لمؤشرات الموازنة العامة فقد أظهرت النتائج أن تخفيض الإنفاق العام يمكن أن يسهم في تخفض الدين العام في حين لم يظهر أثر معنوي للإيرادات النفطية، أما أسعار النفط فقد كان لها الأثر في تخفيض الدين العام. أما بالنسبة لمؤشرات الجودة المؤسسية فأظهرت النتائج الأثر في تخفيض الدين العام لكل من (الاستقرار السياسي، وفعالية الحكومة، والصوت والمسألة) في حين أظهرت النتائج أن كل من (السيطرة على الفساد، وسيادة القانون، والجودة التنظيمية) تسهم في تراكم الدين العام. وعليه تؤكد نتائج هذا البحث أهمية الموازنة المالية والجودة المؤسسية في الحد من الدين العام واستدامته في الأجل الطويل.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق العام، الإيرادات الضريبية، الجودة المؤسسية، الدين العام، نموذج البنائ (البيانات الطولية).

معلومات البحث:

- تاريخ استلام البحث: 21-09-2025
- تاريخ ارسال التعديلات: 02-10-2025
- تاريخ قبول النشر: 04-10-2025
- تاريخ النشر: 25-03-2026

*المؤلف المراسل:

أحمد إبراهيم حسين البجاري

ahmed_ibrahim@ntu.edu.iq



هذا العمل مرخص بموجب

المشاع الإبداعي نسب المصنف 4.0 دولي

(CC BY 4.0)

المقدمة:

لقد أثارت مسألة الدين العام لكل من الاقتصادات المتقدمة والنامية قدراً هائلاً من الاهتمام من قبل واضعي السياسات الاقتصادية والسياسية؛ لما لها من انعكاسات على تلك الاقتصادات وما تسببه مشكلة الدين العام من ربط مقدرات تلك الشعوب بالبلدان الدائنة فضلاً عن ربط قرارها السياسي والاقتصادي بتلك البلدان والمؤسسات التي تقرض تلك الأموال. وقد أجريت العديد من الدراسات حول الآثار السلبية للدين العام على التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي، وبالأخص بعد الأزمة المالية عام 2007، التي أدت إلى ارتفاع الدين للبلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، وهو امر أدى إلى ضعف الثقة بالمؤسسات الاقتصادية والسياسية في تلك البلدان فيما يتعلق باستدامة السياسات المالية والنقدية لمعالجة تلك الآثار الضارة للدين العام على الاقتصاد، إذ إن غياب السياسات والمؤسسات الحاسمة والقوية والاطر التنظيمية يعرض النظام المالي للدولة إلى خطر مستدام جراء عواقب الدين العام. وقد طرأت تطور كبيرة على النظرية الاقتصادية خلال القرن العشرين الا وهي التركيز على اصلاح المؤسسات (الجودة المؤسسية) على اختلاف مستويات تلك البلدان لما لها من اثار على التنمية والنمو الاقتصادي، وكذلك من خلال الاثر الذي من الممكن ان تلعبه تلك المؤسسات في الحد من الدين العام عبر ضبط المؤسسات المالية وتوفير البنية المناسبة للاقتصاد. وهذا ما ركزت عليه الدراسات الحديثة من عبر تناولها العلاقة بين المؤسسات القوية (الجيدة) والدين العام، وقد تباينت تلك الدراسات والابحاث في مدى أثر الجودة المؤسسية على حجم الدين العام فالمؤسسات عبر مؤشرات السنة مجتمعاً والمتمثلة بـ (السيطرة على الفساد، والاستقرار السياسي، وفعالية الحكومة، وسيادة القانون، والصوت والمسألة، والجودة التنظيمية) من الممكن ان تؤدي الى ضبط التعاملات المالية للدولة وضبط انفاقها، وتوجيه تلك الاموال الى قنواتها الصحيحة. ففوة تلك المؤسسات تضبط تصرفات الحكومات فيما يتعلق بالإنفاق وكيفية توجيهه، على عكس المؤسسات الضعيفة التي من شأنها الاضرار بالاقتصاد عبر زيادة العجز في الموازنة العامة ومن ثم تحمل تكاليف الاقتراض والدين العام ورهن

الاقتصادات لسنوات طويلة، وتوجيه تلك الاموال المقترضة لاستثمارات غير منتجة. بالتالي اعاقا النمو الاقتصادي وشيوع واستدامة ظاهرة الديون العامة، من جراء ضعف المؤسسات التي تدير الاقتصاد وبالخصوص فيما يتعلق بالجانب المالي وطبيعة الإنفاق وطرق توجيهه من ناحية وشيوع ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي والتهرب الضريبي وبالتالي انخفاض الإيرادات الضريبية من ناحية أخرى.

1. أهمية البحث:

تعد قضية الدين العام أحد أبرز التحديات الاقتصادية والمالية التي تواجه الاقتصادات العربية النفطية على وجه الخصوص، إذ تتأثر الأوضاع المالية العامة لحكومات هذه البلدان بحجم الإنفاق غير المخطط وضعف كفاءة النظام الضريبي وانتشار ظاهرة التهرب الضريبي وبالمقابل، بالرغم مما تتمتع به هذه البلدان من وفرة مالية ناتجة عن الارتفاع في أسعار النفط، إلا أن غياب التنوع الاقتصادي والاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية يجعلها أكثر عرضة لتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية مما أدى إلى اختلالات هيكلية في موازنتها العامة وبالتالي انعكست في تنامي مستويات الدين العام في العديد من اقتصاديات هذه البلدان. من جانب آخر، تلعب الجودة المؤسسية بمؤشراتها الستة دوراً محورياً في الحد من الدين العام من خلال تحسين كفاءة الإنفاق العام والأنظمة الضريبية ومدى اسهامها لتقليص الضغوط المالية على الحكومات مما يقلل من اعتمادها على الاقتراض. وبذلك، تتجلى أهمية هذا البحث في محاولة الربط بين مؤشرات الموازنة العامة والمؤشرات الجودة المؤسسية لفهم ديناميكيات الدين العام في الاقتصادات العربية النفطية.

2. مشكلة البحث:

تعد مشكلة المديونية من أكبر المشاكل التي تواجهها البلدان في عالم اليوم، وان استفحال هذه المشكلة لها اثار سلبية على النظام الاقتصادي والسياسي، فكلما تراكمت الديون سيكون لها أثر سلبي مباشر في استنزاف موارد الدولة المالية، وبالتالي الاضرار بالنمو الاقتصادي عندما توجه تلك الديون الى قنوات غير كفوة اقتصادياً. يرافقه تقديم تنازلات سياسية واقتصادية ورهن مقدرات تلك البلدان للمؤسسات العالمية المانحة للقروض، وهذا ما يعجل البلدان في موقف صعب جداً. ومن هنا تكمن مشكلة البحث في تزايد مستويات الدين العام في البلدان العربية النفطية رغم ما تتمتع به من موارد مالية ضخمة، وهو ما يثير تساؤلات حول كفاءة السياسات المالية المعتمدة وجودة المؤسسات المسؤولة عن إدارة الموارد العامة. وبالتالي فإن السؤال الذي يطرحه البحث هو: ما مدى تأثير كل من مؤشرات الموازنة العامة والجودة المؤسسية على الدين العام في البلدان العربية النفطية المختارة؟

3. فرضية البحث:

بناءً على ما جاء من تساؤل لمشكلة البحث فقد تم تصميم فرضية رئيسة مفادها أن الموازنة العامة (الإنفاق العام والإيرادات الضريبية)، وأسعار النفط، والجودة المؤسسية تؤثر بشكل جوهري في مستويات الدين العام في البلدان العربية النفطية، بحيث يؤدي التوسع في الإنفاق العام غير المخطط، وضعف كفاءة النظام الضريبي، وتذبذب أسعار النفط في الأسواق العالمية فضلاً عن ضعف الجودة المؤسسية إلى زيادة مستويات الدين العام، في حين يسهم الانضباط المالي واستقرار أسعار النفط والمؤسسات القوية في الحد من تراكمه وتعزيز استدامة المالية العامة.

4. هدف البحث:

ان الهدف من هذا البحث هو قياس أثر الإنفاق العام والإيرادات الضريبية وأسعار النفط على الدين العام فضلاً عن الجودة المؤسسية عبر مؤشرات الستة على الدين العام في البلدان العربية النفطية، بافتراض ان المؤسسات القوية والفعالة سيكون لها أثر في الحد من الدين العام عبر المؤسسات الجيدة، والتي تنظم عمل الاقتصاد وبالخصوص فيما يتعلق بالمؤسسات المالية وطبيعة الإنفاق العام للدولة. على عكس المؤسسات الضعيفة التي من شأنها اضعاف القرار السياسي والاقتصادي وكذلك زيادة الإنفاق العام على قنوات ليست بالضرورية مع وجود الفساد واستغلال تلك الاموال لأغراض شخصية ومنافع خاصة.

5. الحدود المكانية والزمانية للبحث:

بالنسبة لحدود البحث المكانية فيتضمن البحث بلدان عربية نفطية مختارة وهي (جمهورية العراق، والجزائر، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، والكويت، وعمان، وقطر). أما بالنسبة لحدوده الزمانية فقد تضمن بيانات سنوية لسلسلة زمنية مداها (22) عاماً للمدة من (2022-2023).

المحور الأول: المضامين النظرية والفلسفية للبحث:

أولاً: مفهوم الموازنة العامة:

تعد الموازنة العامة من الأدوات التي تبين الوضع المالي العام للبلد، والتي يمكن من خلالها معرفة مساهمة الحكومة في النشاط الاقتصادي، فهي تبين مدى تدخل البلد في الحياة الاقتصادية من خلال الإنفاق العام والإيرادات العامة والموازنة بينهما (4, Hammadi, 2012). إذ يمكن تعريف الموازنة العامة على أنها وثيقة رسمية تتضمن إيرادات البلد ونفقاته العامة ضمن خطة مالية تجعله قادر على اتخاذ جملة من القرارات التي تمكنه من تفعيل السياسات وبالتالي تقديم خدمة

للمجتمع (Aronson, 1985, 250). كما يمكن أن تعرف الموازنة العامة على أنها خطة مالية تتضمن تقديراً وإجازة لنفقات البلد وإيراداته العامة لمدة زمنية لاحقة غالباً ما تكون سنة (39, Albajjari, 2022).
ثانياً: مفهوم الجودة المؤسسية:

يعود الاهتمام بالجودة المؤسسية إلى صناعات السياسات الاقتصادية بعد ثمانينيات القرن العشرين، إذ طالب المهتمون بقضايا التنمية الاقتصادية والنمو والمؤسسات الدولية بتفعيل العوامل المؤسسية في الاقتصاد. إذ ظهر مفهوم الجودة المؤسسية لأول مرة عام 1989 في أدبيات البنك الدولي عن

والمحلية لتمويل مشاريعها وانفاقها أي هو مجموع الالتزامات المالية التي بذمة الحكومة للغير (Olatunbode, 2023, 95). كما يشير الدين العام إلى الأموال التي تقرضها الحكومة لتمويل إنفاقها، ويمكن أن يأتي هذا من مصادر مختلفة بما في ذلك السندات والقروض والائتمان. ومع ذلك فإن الدين العام المفرط يمكن أن يؤدي إلى عواقب سلبية وبالتالي عدم الاستقرار الاقتصادي، وقد أظهرت الدراسات أن ارتفاع مستويات الدين العام يمكن أن يؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي، وخاصة عندما تتجاوز نسبة الدين العام (90%) من الناتج المحلي الإجمالي. ونتيجة لهذا، أثرت مخاوف بشأن استدامة الدين العام في العديد من البلدان التي شهدت مستويات عالية من الدين في السنوات الأخيرة. وفي الوقت نفسه، فإن التراكم السريع للديون يمكن أن يكون بمثابة إشارة تحذيرية لأزمات مالية محتملة (El-Naser, 2023, 47).

رابعاً: جدلية العلاقة بين الموازنة العامة والدين العام:

تظهر الأدبيات المالية، من الناحية النظرية، طبيعة العلاقة بين الوضع المالي للبلد والدين العام، إذ أن زيادة الإنفاق العام و/أو انخفاض الإيرادات العامة سوف يؤدي إلى زيادة عجز الموازنة للبلد وبالتالي زيادة الدين العام والذي بدوره سيؤدي إلى زيادة أعباء الدين نتيجة الزيادة في الفوائد المدفوعة على الدين العام الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الإنفاق العام وبالتالي عدم مجارته للإيرادات العامة بسبب محدودية الموارد الحقيقية للبلد مما ينتج عنه في نهاية المطاف عجزاً في الموازنة العامة (Albajjari, 2022, 65). أما من الناحية الرياضية، فيمكن توضيح العلاقة من خلال المعادلات التالية:

بافتراض أن الحكومة، بدءاً من ميزانية متوازنة، تخفض الضرائب وتخلق عجز في الموازنة العامة. والسؤال هنا؟ ماذا سوف يحدث للديون مع مرور الزمن؟ وهل ستحتاج الحكومة إلى زيادة الضرائب في وقت لاحق؟ وللإجابة على هذه الأسئلة يجب أن نبدأ أولاً بتعريف عجز الموازنة العامة، وعليه يمكن كتابة عجز الموازنة في الفترة الحالية (t) على النحو الآتي:

$$BUD_t = EXPE_t + rB_{t-1} - TAXR_t \dots\dots\dots (1)$$

الأولى: نقيس مدفوعات الفائدة على أنها مدفوعات فائدة حقيقية - أي ناتج سعر الفائدة هو ناتج معدل الفائدة الاسمي والديون القائمة. فعندما يرتفع التضخم يمكن أن تكون الإجراءات الرسمية مضللة بشكل خطير، وأحياناً ما يسمى المقياس الصحيح للعجز بالعجز المعدل حسب التضخم.

الثانية: من أجل الاتساق مع تعريفنا للإنفاق العام (EXPE) على أنه إنفاق على السلع والخدمات، فإن الإنفاق العام لا يتضمن مدفوعات التحويل. فبدلاً من ذلك، يتم طرح التحويلات من الضرائب، بحيث تشير (TAXR) إلى الضرائب مطروحاً منها التحويلات. وسواء تم إضافة التحويلات إلى الإنفاق أو تم خصمها من الضرائب، فإن ذلك لا يؤثر على (-EXPE TAXR) وبالتالي لا يؤثر على مقياس العجز.

فأذن، قيد الموازنة العامة تنص على أن التغير في الدين العام خلال الفترة الحالية (t) يساوي العجز خلال الفترة الحالية (t)، وكالاتي:

كيفية تحقيق التنمية الاقتصادية ومحاربة الفساد في البلدان الإفريقية وجنوب الصحراء، إذ تم الربط بين الكفاءة الإدارية الحكومية والنمو الاقتصادي، ووفقاً لهذه الأدبيات فإن الأدوات الحكومية للسياسات الاقتصادية ليس من المفروض أن تكون اقتصادية وفعالة فحسب بل لابد من أن تكفل العدالة والمساواة. ومنذ أن طرح هذا المفهوم وهو يثير جدلاً كبيراً حول فحواه والأسباب التي أدت إلى ظهوره وانتشار (Alrifai, 2019, 41). إذ تعرف المؤسسات بأنها القوانين (القواعد) والمعايير الرسمية وغير الرسمية التي تحكم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية (Alkhafaji & Dhanoon, 2022, 80). كما تعرف أيضاً بأنها القواعد والقوانين الرسمية والمعايير الاجتماعية غير رسمية التي تحكم لسلوك وتفاعلات افراد المجتمع. ومع ذلك، فإن قياس المؤسسات أمر صعب في سياقات إقليمية مختلفة. وبالتالي يمكن تصنيفها إلى نوعين رئيسيين، الأول هي المؤسسات الرسمية والمتمثلة بالقوانين والتشريعات والقواعد التي تحكم سلوك الافراد وتضبطه، أما النوع الثاني فهي المؤسسات غير الرسمية والمتمثلة بالثقافة والعادات والتقاليد الاجتماعية والقيم والروتين الاجتماعي (Lee et al., 2023, 1225).

ثالثاً: مفهوم الدين العام:

يعد الدين العام قضية بالغة الأهمية في اقتصاديات البلدان كافة وخاصة تلك التي تعاني من مستويات عالية من المديونية للعالم الخارجي والمؤسسات المالية العالمية فضلاً عن الديون الداخلية والتي تعد جميعها عبئاً على الاجيال القادمة وعائقاً امام الاستثمار الاجنبي وبالتالي على النمو الاقتصادي (EI-Naser, 2023, 44). تستخدم العديد من البلدان ومنها النامية الديون الداخلية والخارجية لإدارة العجز في موازنتها العامة، لكن هذا يجعل من الصعب عليها ابقاء الاقتصاد على المسار الصحيح، وهذا ما يعيق عملية النمو والتنمية المستدامة وربط مقدرات البلد بالعالم الخارجي (Zaib-un-Nisa, 2023, 35). إذ يعرف الدين العام بأنه جميع التزامات الحكومة واقتراضها من البلدان والاسواق والمؤسسات المالية العالمية

إذ أن:

BUD_t : عجز الموازنة العامة في الفترة الحالية (t).

r : سعر الفائدة الحقيقي، بافتراض أنه ثابت.

$EXPE_t$: الإنفاق العام على السلع والخدمات في الفترة الحالية (t).

rB_{t-1} : مدفوعات الفائدة الحقيقية على الدين العام في السنة السابقة.

$TAXR_t$: الإيرادات العامة، والمتمثلة بالضرائب مطروحاً منها التحويلات في الفترة الحالية (t).

أي أن العجز يساوي الإنفاق العام مطروحاً منه الضرائب وصافي التحويلات، عليه فإن عجز الموازنة العامة يساوي الإنفاق بما في ذلك مدفوعات الفائدة على الدين مطروحاً منه الضرائب وصافي التحويلات. ونلاحظ وجود خاصيتين للمعادلة (1):

$$DEBT_t - DEBT_{t-1} = BUD_t \dots\dots\dots (2)$$

(1)، مع الأخذ بنظر الاعتبار في أن العلاقة بين عجز الموازنة العامة والدين العام هي علاقة ذو اتجاهين، يتمثل الأول بالأثر السلبي لحجم الدين العام في مستوى العجز، أما الثاني فيتمثل بالأثر الإيجابي للفوائد بوصفها مدفوعات تحويلية تعمل على نقل المبالغ من دافعي الضرائب إلى حاملي السندات وبالتالي عدم تحمل البلد لأي مدفوعات في وقت الدفع (Alargoob, 2009, 51).

فإذا كانت الحكومة تعاني من عجز فأن الدين العام يزيد من إنفاق الحكومة بما يتجاوز الإيرادات. أما إذا كانت الحكومة لديها فائض، فإن الحكومة تستخدم فائض الموازنة لسداد جزء من ديونها المستحقة (Blanchard, 2017, 475).
وعليه فأن المعادلة (2) تفسر في أن العجز المتوقع في نهاية الفترة الحالية (t) ناتج عن اختلاف الدين العام في نهاية الفترة الحالية (t) مقارنة بالفترة الماضية (-t) وباستخدام تعريف العجز، أي المعادلة (2)، فبالإمكان إعادة كتابة قيود الميزانية العامة على النحو التالي:

$$DEBT_t - DEBT_{t-1} = rDEBT_{t-1} - EXPE_t - TAXR_t \dots\dots\dots (3)$$

الفترة الثانية: الفرق بين الإنفاق والضرائب ($EXPE_t - TAXR_t$) وهذا المصطلح يسمى بالعجز الأولي (الأساسي). وباستخدام هذا التحليل، يمكننا إعادة كتابة المعادلة (3)، وعلى النحو التالي:

أذن يرتبط قيد الميزانية العامة بالتغير في الديون العامة بالمستوى الأولي للدين (الذي يؤثر على مدفوعات الفائدة) والإنفاق العام الجاري والضرائب. وغالباً ما يكون من المناسب تحليل العجز إلى مجموع فترتين، وهما:
الفترة الأولى: مدفوعات الفائدة على الديون ($rDEBT_{t-1}$).

$$DEBT_t - DEBT_{t-1} = \underbrace{rDEBT_{t-1}}_{\text{Change in the dept}} + \underbrace{(EXPE_t - TAXR_t)}_{\text{Primary Deficit}} \dots\dots\dots (4)$$

وبإعادة ترتيب المعادلة (4)، بعد نقل ($DEBT_{t-1}$) إلى الطرف الأيمن من المعادلة، نحصل على الآتي:

$$DEBT_t = (1 - r)DEBT_{t-1} + (EXPE_t - TAXR_t) \dots\dots\dots (5)$$

تشير بعض الدراسات إلى إن البلدان التي تتميز بضعف مؤسساتها من المرجح أن تولد ديون عامة مرتفعة. وعلى نحو مماثل تشير هذه التوقعات إلى أن الدين العام المرتفع يمكن تخفيفه عبر وجود رأس مال استثماري توجهه مؤسسات حاكمة وفعالة. وأثبتت الدراسات أن ضعف المؤسسات الاقتصادية يؤدي إلى زيادة مخاطر السوق لأنها تشير إلى ظروف اقتصادية غير مواتية تؤدي إلى زيادة الدين العام. ومن البديهي أن المؤسسات الاقتصادية الجيدة التي تتضمن إنفاذ القانون وتطبيقه بعيداً عن المحاباة والمحسوبية، والحد من الفساد وتعزيز الشفافية جميعها تؤدي إلى إغلاق القنوات غير القانونية والتي تستهلك الأموال العامة. وعندما يتم إغلاق هذه القنوات غير القانونية، فإن فوائد الأموال المولدة داخلياً سوف تتحقق إلى أقصى حد، مما يؤدي إلى الحد الأدنى من الحاجة إلى الديون (Nutassey, 2023, 4).

وتنص العلاقة أعلاه على أن الدين في نهاية الفترة الحالية (t) يساوي $(1 + r)$ ضعف الدين عند نهاية العام (t) مضافاً إليه العجز الأولي ($EXPE_t - TAXR_t$) خلال الفترة الحالية (t) (Blanchard, 2017, 477). وعليه كلما كان الدين العام كبيراً كلما ارتفعت مدفوعات الفائدة بافتراض ثبات المتغيرات الأخرى، إذ أن ارتفاع عجز الموازنة إلى مستويات معينة يوضح في أن الدين العام يغذي نفسه بنفسه وبالنتيجة سيؤدي ذلك إلى انخفاض حجم الإنفاق العام وزيادة المحصلات الضريبية المطلوبة وبالتالي تحجيم هذا الدين والذي يعد أمراً صعباً ومحققاً لمظالم اجتماعية، وفي أفضل الأحوال إذا تحقق توازن أولي في الموازنة فإن الدين العام يمكن أن يسير بخطى سريعة نتيجة لمدفوعات الفائدة على الدين المتراكم وتمويلها بقروض جديدة (Alargoob, 2009, 52).

خامساً: جدلية العلاقة بين الجودة المؤسسية والدين العام:

من هنا فأن جودة المؤسسات تشكل عاملاً حاسماً في تحديد حجم الدين العام، إذ يلاحظ أن البلدان ذات المؤسسات القوية تميل إلى تنفيذ سياسات مالية أكثر صرامة مما يؤدي إلى انخفاض مستويات الدين العام. وعلى النقيض من ذلك، وجد أن ضعف جودة المؤسسات يشكل عاملاً رئيساً في تدني الأداء الاقتصادي ومدى قدرة البلدان النامية فضلاً عن ان مستويات الفساد تحدد قدرة البلد على إدارة ديونه، وان البلدان ذات مستويات الفساد المنخفضة قادرة بشكل أفضل على الاستفادة من ديونها (El-Naser, 2023, 49).

إن آثار الدين العام على اقتصاد أي بلد، بما في ذلك اقتصاديات البلدان النامية، تتوقف على عوامل عدة كحجم الدين والجودة المؤسسية والسياسات ذات الصلة في تلك البلدان. إذ ان نسب الدين تكون أقل في البلدان ذات الجودة المؤسسية المتطورة بغض النظر عن حجم الدين، إذ يساعد الحكم الرشيد في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي وتطوير النظام المالي للبلد. وقد أثبتت العديد من الدراسات الآثار السلبية لسوء الإدارة المالية على حجم الديون المرتبة على تلك البلدان واستدامة ديونها جراء تلك المؤسسات الضعيفة (Mehmood et al., 2024, 2).

سادساً: بعض الدراسات السابقة:

1. دراسة (Celestin, 2016) والموسومة "تأثير السياسة المالية على إدارة الدين العام: تحليل الاستدامة طويلة الأجل للاقتراض الحكومي". تدرس هذه الدراسة الاستدامة طويلة الأجل للاقتراض الحكومي للمدة (2011-2015)، مقيمة أثر السياسات المالية على تراكم الديون والاستقرار الاقتصادي. إذ يعتمد البحث على نهج تحليل البيانات الثانوي، وباستخدام نماذج الارتباط والانحدار لتقييم العلاقة بين الدين العام والإنفاق الحكومي والسياسات الضريبية واستراتيجيات ضبط أوضاع المالية العامة. إذ كشفت النتائج عن وجود ارتباط إيجابي قوي ($r=94.0$) بين الإنفاق العام والدين العام، مما يشير إلى أن زيادة الإنفاق العام ترتبط بارتفاع مستويات الدين. فضلاً عن ذلك، تؤثر كفاءة الضرائب بشكل كبير على استدامة الدين، كما كشفت النتائج وجود ارتباط سلبي ($r=-75.0$) بين الإيرادات الضريبية والدين العام وهذا ما يشير إلى أن زيادة الإيرادات الضريبية تسهم في خفض الدين. كما تؤكد الدراسة أيضاً إلى أن إعادة هيكلة الديون وجهود ضبط أوضاع المالية العامة تؤدي إلى تحسينات ملموسة في الاستقرار المالي.
2. دراسة (Nguyen & Luong, 2021) والموسومة "السياسة المالية، الجودة المؤسسية، والدين العام: أدلة من البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية" قدمت هذه الدراسة مساهمة كبيرة في الأدبيات المتعلقة بالآثار الاقتصادية للسياسة المالية وجودة المؤسسات من خلال النمذجة التجريبية لتأثير هذه العوامل على الدين العام في 27 بلد انتقالي للمدة (2000-2018). وباستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) والآثار العشوائية وطرق (GMM) المكونة من خطوتين، فقد أظهرت النتائج أن خصم الإنفاق العام وتحسين الإيرادات الحكومية يمكن أن يدفع الدين العام إلى الانخفاض. كما وتوضح النتائج الرئيسية بشكل خاص أن جودة المؤسسات تساهم في إحداث تأثير على الدين العام. وبشكل خاص، يؤدي ضعف الحوكمة في السيطرة على الفساد إلى تراكم أكبر للدين العام بينما يؤدي التمويل لتحسين جودة المؤسسات فيما يتعلق بفعالية الحكومة وجودة اللوائح وسيادة القانون، بعد التغييرات في نظام تلك البلدان، إلى زيادة حجم الدين العام. وتوقع نتائج هذه الورقة صانعي السياسات بالآثار الحاسمة لكل من السياسة المالية وجودة المؤسسات في إدارة الدين العام.
3. دراسة (Mehmood et al., 2021) والموسومة "جودة المؤسسات على مستوى الدولة والدين العام: الأدلة التجريبية من باكستان" تهدف هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة بين جودة المؤسسات على مستوى الدولة والدين العام في باكستان للمدة (1996-2018). وباستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) لتقييم العوامل المؤثرة على الدين العام، أظهرت النتائج أن عوامل الصوت والمساءلة وجودة التنظيم ومكافحة الفساد لها علاقة إيجابية وهامة بالدين العام، في حين أن
4. دراسة (Hamzah & Muhammad, 2022) والموسومة "أثر تقلبات أسعار النفط على إحدى قواعد الانضباط المالي المتمثلة في قاعدة الدين العام في الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2020)" بوصفه من الاقتصادات الريعية التي تعتمد بشكل رئيسي على الإيرادات النفطية المتذبذبة بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية وبالتالي فإن الموازنة العامة تعاني من حالة عدم الاستقرار ولجوء الحكومة إلى الاقتراض لسد العجز في الموازنة العامة ومن ثم زيادة اعباء الدين العام، إذ تكمن أهمية البحث في تحليل وبيان أثر تقلبات أسعار النفط على الدين العام، وباستخدام نموذج (ARDL) لتقدير السلاسل الزمنية وبيان طبيعة العلاقة بين متغيرات البحث، فقد خلصت الدراسة إلى أن بعض السنوات قد سجلت ضبطاً مالياً في هذه القاعدة وبعضها تجاوز النسب الأمانة وفق معاهدة "ماستريخت" وأن هناك علاقة عكسية بين تقلبات أسعار النفط وقاعدة الدين العام في الأجلين القصير والطويل.
5. دراسة (Alawi & Jasim, 2023) والموسومة "دور تقلبات أسعار النفط على الدين العام في العراق بعد عام 2004". تهدف الدراسة إلى تحليل التطورات الحاصلة في أسعار النفط وانعكاسها على الدين العام في الاقتصاد العراقي في ظل التقلبات الحاصلة في أسعار النفط، من خلال الاعتماد على التقلبات الحاصلة في أسعار النفط والصدمات وما ينتج عنها من تأثير على ارتفاع نسبة الدين العام في العراق خلال المدة 2004. وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها إن الاقتصاد العراقي يتخذ صفة الريعية من خلال اعتماده الكبير على القطاع النفطي في تمويل إيراداته وإن التقلبات في أسعار النفط تؤدي إلى حدوث تقلبات في الإيرادات العامة مما يؤدي إلى حدوث اختلالات في هيكل الموازنة العامة تجعل عجزها بشكل كبير في حالة انخفاض أسعار النفط، وإن الديون الداخلية والخارجية ناجمة عن عجز متكرر في الموازنة العامة للحكومة بسبب التقلبات الحاصلة في الإيرادات النفطية.
6. دراسة (Ologbenla, 2024) والموسومة "تأثير الجودة المؤسسية على إدارة الديون الخارجية في نيجيريا". بحثت هذه الدراسة في تأثير جودة المؤسسات على إدارة الديون الخارجية في نيجيريا للمدة (1980-2022). وباستخدام نموذج (ARDL)، فقد أظهرت النتائج أن ارتفاع شفافية الحكومة وانخفاض الفساد يرتبطان بانخفاض نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، في حين أن فعالية الحكومة وجودة التنظيم ترتبطان بشكل إيجابي بمستويات الديون المرتفعة. كما يؤثر التضخم والإنفاق العام بشكل كبير على ديناميكيات الدين، مما يؤكد الحاجة إلى ضبط فعال للتضخم وإدارة مالية حكيمة. وهذا ما يؤكد اختبار منهج الحدود وجود علاقة طويلة الأجل بين جودة

البحث على تأثير قدرة الحوكمة على تراكم الدين العام في 41 بلد من البلدان الآسيوية للمدة (2002-2019). وباستخدام التحليل البايزي، فقد أظهرت النتائج أن تعزيز قدرة الحوكمة في مجال التعبير والمساءلة، والاستقرار السياسي، وجودة التنظيم، وسيادة القانون، ومكافحة الفساد يؤثر إيجاباً على حجم الدين العام. كما تظهر النتائج أن تخصيص أموال الموازنة العامة لتحفيز قدرة الحوكمة في البلدان الآسيوية يمكن أن يؤدي إلى تسريع مستوى الدين العام. وفي الوقت نفسه، تشير فعالية الحكومة فقط إلى وجود أثر سلبي على الدين العام.

10. دراسة (Qurat-ul-Ain et al., 2025) والموسومة "تأثير الجودة المؤسسية على استدامة الدين العام في العصر الرقمي" إذ استخدمت هذه الدراسة بيانات البانل لـ 116 بلد للمدة (2000-2022) للتحقيق في تأثير جودة المؤسسات على الدين العام. وباستخدام أسلوب تقدير نظام (GMM) المكونة من خطوتين، فقد أظهرت النتائج أن تحسين جودة المؤسسات يقلل بشكل كبير من مستويات الدين العام. فضلاً عن ذلك، فإن استمرار الدين واضح إذ يسهم الدين العام من العام السابق في عبء الدين في العام الحالي. كما أظهرت النتائج إلى أن زيادة الإيرادات الضريبية تؤدي إلى خفض الدين العام، في حين تؤدي عوامل أخرى كالبطالة والتضخم والإنفاق العام إلى تفاقم مستويات الدين العام. وعليه تؤكد هذه النتائج الأهمية الحاسمة لتحسين جودة المؤسسات واعتماد سياسات مالية حكيمة للحد تراكم من الدين العام عالمياً.

المحور الثاني: قياس أثر المؤشرات المالية والمؤسسية في الدين العام لبلدان عربية نفطية مختارة للمدة (2002-2023)

أولاً: توصيف المتغيرات المستخدمة ومدة البحث:

يهدف هذا البحث إلى قياس أثر المؤشرات المالية من ناحية والمؤشرات المؤسسية من ناحية ثانية وانعكاسها في مؤشر الدين العام، وتغطي الدراسة بيانات طويلة متوازنة مداها الزمني 22 سنة للمدة (2002-2023)، أما بالنسبة للمقاطع العرضية فقد اشتملت على ثمانية بلدان عربية مصدرة للنفط وهي (جمهورية العراق، والجزائر، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، والكويت، وعمان، وقطر)، وهذه البلدان تشترك في اعتمادها الكبير على الإيرادات النفطية في تمويل موازنتها العامة فضلاً عن التفاوت في البنية المؤسسية، وبناءً على ذلك فإن النموذج القياسي الأول والثاني سوف يأخذان الشكل التالي:

$$DEBT_{it} = \beta_0 + \beta_1 EXPE_{it} + \beta_2 TAXR_{it} + \beta_3 OILP_{it} + \varepsilon_{it} \dots \dots (6)$$

$$DEBT_{it} = \beta_0 + \beta_4 COCO_{it} + \beta_5 PSAV_{it} + \beta_6 GEFF_{it} + \beta_7 RLAW_{it} + \beta_8 VACO_{it} + \beta_9 RQUA_{it} + \varepsilon_{it} \dots \dots \dots (7)$$

β_0 : معلمة حد المقطع (الثابت)، وهي عبارة عن متوسط نسبة الدين العام في حالة انعدام تأثير المؤشرات المالية والمؤسسية في كلا النموذجين.

المؤسسات وإدارة الدين الخارجي، مما يبرز أهمية وجود مؤسسات مستقرة وشفافة لممارسات دين مستدامة.

7. دراسة (Mose et al., 2024) والموسومة "تأثير الإيرادات الضريبية والنفقات الحكومية حول الدين العام في أوروبا الشرقية". بحثت هذه الدراسة فيما إذا كان الاقتراض الحكومي في أوروبا الشرقية قائماً على الحاجة إلى توفير البنية التحتية والمرافق العامة كما هو منصوص عليه في الميزانية أم أنه ناتج عن عجز الموازنة العامة. إذ تهدف هذه الدراسة إلى دراسة الروابط المباشرة وغير المباشرة بين الدين العام والإيرادات الضريبية والإنفاق العام في أربع بلدان أعضاء في أوروبا الشرقية للمدة (1998-2022) باستخدام إحصاءات ثنائية جمعت من البنك الدولي ويوروستات. وباستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً (FMOLS)، فقد أظهرت النتائج إلى أن انخفاض الإيرادات الضريبية وزيادة الإنفاق العام يؤديان بشكل مباشر إلى زيادة الدين العام في الأجل الطويل. وبشكل غير مباشر، فإن الزيادة المتزامنة في الإيرادات الضريبية وزيادة الإنفاق العام ستؤدي إلى خفض عجز الموازنة العامة، مما سيققل بدوره من الاقتراض العام. وتؤكد هذه النتيجة أن التأثير السلبي للإنفاق العام على الدين العام يقتصر على البلدان ذات التحصيلات الضريبية المنخفضة.

8. دراسة (Mehmood et al., 2024)، والموسومة "ارتفاع الدين العام في اليابان: منظور الجودة المؤسسية"، تهدف هذه الدراسة إلى دراسة الروابط الطويلة والقصيرة الأجل بين جودة المؤسسات والدين العام. وباستخدام بيانات السلاسل الزمنية للمدة (1996-2017) لدراسة العلاقة بين جودة المؤسسات على مستوى الدولة والدين العام في اليابان، فقد أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط معنوي في كلا الأجلين بين جودة المؤسسات على مستوى الدولة والدين العام. كما تشير الأدلة إلى أن عوامل مثل حرية التعبير والمساءلة، والاستقرار السياسي، وفعالية الحكومة، والجودة التنظيمية لها تأثير سلبي ومعنوي على الدين العام. في المقابل، يظهر كل من سيادة القانون، ومكافحة الفساد تأثيراً إيجابياً ومعنوي على الدين العام. ويمكن أن يعزى حدوث الدين العام في كثير من الأحيان إلى عدم كفاية تركيز صانعي السياسات، والذي يمكن أن يعزى بدوره إلى أوجه قصور في الحوكمة. وبالتالي، فإن تنفيذ إدارة الدين العام ضروري للتخفيف من احتمالية التخلف عن السداد.

9. دراسة (Nguyen et al., 2025) والموسومة "قدرة الحوكمة والدين العام في الدول الآسيوية"، يركز هذا

إذ أن:

DEBT: نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في كلا النموذجين.

عن البنك الدولي (WB). أما عن البرمجية المستخدمة في القياس، فهي البرمجية الجاهزة (Eviews.13).
ثانياً: المنهجية القياسية المستخدمة في عملية التقدير:

من أجل تقدير الصيغة (6 & 7)، فسيتم اللجوء إلى نماذج البيانات الطولية (Panel Data) وهنا لا بد من التمييز بين نوعين التحليل عند إجراء التقدير، وهما التحليل الساكن الذي لا يأخذ بنظر الاعتبار أثر الزمن والتحليل الديناميكي أو المتحرك الذي يأخذ بنظر الاعتبار أثر الزمن. ويتوقف اختيار نوع التحليل على ما تظهره نتائج اختبارات جذر الوحدة والتكامل المشترك. ففي حالة أظهرت النتائج وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة فإنه سيتم اللجوء إلى التحليل الديناميكي من خلال استخدام مقدرات وسط المجموعة المدمجة (PMG) والمتاحة في بيئة نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL). أما في حالة أظهرت النتائج عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة فإنه سيتم اللجوء إلى التحليل الساكن وبمناخه الثلاثة والمتمثلة بنموذج الانحدار التجميعي (PRM)، ونموذج التأثيرات الثابتة (FEM)، ونموذج التأثيرات العشوائية (REM).

ثالثاً: خطوات تقدير النماذج:

1. اختبار استقلالية المقاطع العرضية:

يوضح جدول (1) نتائج اختبار الكشف عن استقلالية المقاطع العرضية، إذ يلاحظ أن القيم الاحتمالية لاختبار (Pesaran CD) أكبر من (5%) وعليه نقبل فرضية العدم والتي تشير إلى استقلالية المقاطع العرضية بعضها عن البعض الآخر، بمعنى آخر عدم وجود اعتماد مقطعي.

$\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4, \beta_5, \beta_6, \beta_7, \beta_8, \beta_9$: المعلمات أو الميول، والتي تقيس تأثير المؤشرات المالية والمؤسسية بصورة متتالية في نسبة الدين العام في كلا النموذجين.

U_i : حد الخطأ أو ما يعرف بالمتغير العشوائي، والذي يشتمل على جميع المتغيرات الأخرى غير المقاسة وغير الداخلة في النموذجين والتي لها أثر في نسبة الدين العام.

OILP, TAXR, EXPE: المتغيرات المستقلة في النموذج الأول والمتمثلة بنسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومتوسط أسعار النفط (دولار أمريكي للبرميل الواحد) والذي تم إدخاله في النموذج كمتغير ضابط لإسهامه بالجزء الأكبر في تشكيل حصيلة الإيرادات العامة وبالتالي الموازنة العامة لاقتصاديات البلدان عينة البحث.

RQUA, VACO, RLAW, GEF, PSAV, COCO: المتغيرات المستقلة في النموذج الثاني والمتمثلة بمؤشرات الجودة المؤسسية الستة الصادرة من البنك الدولي وهي (السيطرة على الفساد، والاستقرار السياسي وغياب العنف/ الإرهاب، وفعالية الحكومة، وسيادة القانون، والصوت والمسألة، والجودة التنظيمية)، وهذه المؤشرات هي مؤشرات رقمية تقع قيمها بين (-2.5، +2.5) نقطة.

i: المقاطع العرضية = 8 بلدان.

t: الفترة الزمنية (2002-2023) = 22 سنة.

أما بالنسبة لمصادر بيانات هذه المتغيرات، فقد تم الحصول عليها من مؤشرات أفاق الاقتصاد العالمي الصادرة عن صندوق النقد الدولي (IMF) ومؤشرات الحكومة الصادرة

جدول (1): نتائج اختبار استقلالية المقاطع العرضية

Pesaran CD Test	Cross-Section Dependence Test			
	Model: 1		Model: 2	
	Statistic	Prob.	Statistic	Prob.
	0.3018	0.7628 ^{No}	0.9426	0.3459 ^{No}

Note: (***, **, *, No) indicate a significance level (1%, 5%, 10%, not significant) respectively.

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرمجية الجاهزة EViews.13.

ظهرت ساكنة في المستوى والمتمثلة بـ (السيطرة على الفساد، والاستقرار السياسي وغياب العنف، والصوت والمسألة) وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة والتي تشير إلى أنها لا تحتوي على جذر وحدة. أما باقي المتغيرات فيلاحظ أنها قد ظهرت غير ساكنة في المستوى بمعنى أنها تحتوي على جذر وحدة؛ كون أن القيم الاحتمالية لقيمها المحتسبة عند مستوى معنوية أكبر من (5%) ومن أجل تلافي هذه المشكلة وجعلها ساكنة نقوم بأخذ الفروق الأولى لها لكي نتخلص من جذر الوحدة.

2. اختبار جذر الوحدة للبيانات الطولية:

بما أن نتائج اختبار استقلالية المقاطع العرضية أثبتت بعدم وجود اعتماد مقطعي، فسيتم اللجوء إلى اختبار جذر الوحدة من الجيل الأول، ونظراً لكون المدة الزمنية للدراسة هي (22) سنة والمقاطع العرضية هي (8) بلدان، فإن أفضل اختبار للكشف عن جذر الوحدة هو اختبار (Im, Pesaran and "IPS" Shin)، والذي يسمح لكل بلد بأن يكون له معامل استقرار خاص به ثم يجمع النتائج بشكل إحصائي عبر البلدان وبالتالي يزيد من مصداقية النتائج (Westerlund, 2008, 517-531). إذ يتضح من جدول (2) أن بعض المتغيرات قد

جدول (2): نتائج اختبار جذر الوحدة

Series	Panel Unit Root Test by: Im, Pesaran and Shin Test				Decision
	Level		1 st difference		
	Individual	Individual	Individual	Individual Intercept	

		Intercept	Intercept and Trend	Intercept	and Trend	
DEBT	Stat.	2.1613	0.8662	-2.1156	-3.8241	I(1)
	Prob.	0.9847 ^{No}	0.8068 ^{No}	0.0172 ^{**}	0.0001 ^{***}	
EXPE	Stat.	-1.5682	-0.8754	-10.6395	-8.3697	I(1)
	Prob.	0.0588 [*]	0.1907 ^{No}	0.0000 ^{***}	0.0000 ^{***}	
TAXR	Stat.	-0.4858	-0.9169	-10.2046	-7.9909	I(1)
	Prob.	0.3136 ^{No}	0.1796 ^{No}	0.0000 ^{***}	0.0000 ^{***}	
OILP	Stat.	-2.5191	-0.0750	-7.7579	-5.9234	I(1)
	Prob.	0.0059 ^{***}	0.4701 ^{No}	0.0000 ^{***}	0.0000 ^{***}	
COCO	Stat.	-5.0107	-4.3394	-8.5560	-8.7140	I(0)
	Prob.	0.0000 ^{***}	0.0000 ^{***}	0.0000 ^{***}	0.0000 ^{***}	
PSAV	Stat.	-2.4874	-2.0483	-11.7633	-9.3582	I(0)
	Prob.	0.0064 ^{***}	0.0203 ^{**}	0.0000 ^{***}	0.0000 ^{***}	
GEFF	Stat.	-1.1509	-1.7150	-9.9529	-8.3894	I(1)
	Prob.	0.1249 ^{No}	0.0432 ^{**}	0.0000 ^{***}	0.0000 ^{***}	
RLAW	Stat.	-0.5119	-2.0165	-8.4836	-6.8838	I(1)
	Prob.	0.3044 ^{No}	0.0219 ^{**}	0.0000 ^{***}	0.0000 ^{***}	
VOAC	Stat.	-2.7338	-2.0904	-10.9842	-8.7986	I(0)
	Prob.	0.0031 ^{***}	0.0183 ^{**}	0.0000 ^{***}	0.0000 ^{***}	
RQUA	Stat.	-0.0728	-1.5227	-7.1085	-6.2312	I(1)
	Prob.	0.4710 ^{No}	0.9361 ^{No}	0.0000 ^{***}	0.0000 ^{***}	

Note: (***, **, *, No) indicate a significance level (1%, 5%, 10%, not significant) respectively.

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرمجية الجاهزة EVewis.13

الاختبار الأول، إذ تشير فرضية العدم لهذين الاختبارين إلى عدم وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين المتغيرات أما الفرضية البديلة فتفترض عكس ذلك (Kao, 1999, 3-6). إذ يتضح من جدول (3) أن القيمة الاحتمالية لإحصائيات اختبار بيدروني الثمانية جاءت أكبر من (5%). أما بالنسبة لإحصائية (ADF) الخاصة باختبار كاو فقد جاءت أيضاً أكبر من (5%) وعليه نقبل فرضية العدم والتي تشير إلى عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذجين.

وبما أن النتائج قد أظهرت بأن تكامل المتغيرات عند المستوى والفرق الأول، فإن ذلك سوف لا يؤكد لنا من إمكانية تطبيق التحليل الساكن أم الديناميكي دون التأكد من وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذجين من عدمه.

3. اختبار التكامل المشترك للبيانات الطولية:

من أجل التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذجين من عدمه، فقد تم استخدام اختبار بيدروني (Pedroni) إلى جانب اختبار كاو (Kao) للتأكد من نتائج

جدول (3): نتائج اختبار التكامل المشترك

Model: 1			
Series: DEBT EXPE TAXR OILP			
	Cointegration Test	Statistic	Prob.
Pedroni Residual Test	Panel v-Statistic	-0.3010	0.6183 ^{No}
	Panel rho-Statistic	1.7424	0.9593 ^{No}
	Panel PP-Statistic	0.7871	0.7844 ^{No}
	Panel ADF-Statistic	-1.1996	0.1151 ^{No}
	Group rho-Statistic	3.0496	0.9989 ^{No}
	Group PP-Statistic	1.6206	0.9475 ^{No}
	Group ADF-Statistic	-0.3045	0.3804 ^{No}
Kao Residual Test	ADF	-1.1212	0.1311 ^{No}

Model: 2

Series: DEBT COCO PSAV GEFF RLAW VOAC RQUA

	Cointegration Test	Statistic	Prob.
	Panel v-Statistic	-0.3010	0.6183 ^{No}
	Panel rho-Statistic	1.7424	0.9593 ^{No}
	Panel PP-Statistic	0.7871	0.7844 ^{No}
Pedroni Residual Test	Panel ADF-Statistic	-1.1996	0.1151 ^{No}
	Group rho-Statistic	3.0496	0.9989 ^{No}
	Group PP-Statistic	1.6206	0.9475 ^{No}
	Group ADF-Statistic	-0.3045	0.3804 ^{No}
Kao Residual Test	ADF	-1.1212	0.1311 ^{No}

Note: (***, **, *, No) indicate a significance level (1%, 5%, 10%, not significant) respectively.

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرمجية الجاهزة EVewis.13.

4. تقدير معاملات النموذج وتفسير نتائجها:

بناءً على نتائج اختبار التكامل المشترك والتي تقضي بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذجين، فأنا سوف نلجأ إلى استخدام التحليل الساكن بنماذج الثلاثة؛ نموذج الانحدار التجميعي (PRM)، ونموذج التأثيرات الثابتة (FEM)، ونموذج التأثيرات العشوائية (REM). ومن أجل المفاضلة بين النماذج الثلاثة أعلاه وتحديد النموذج الأكثر ملاءمة فسوف نقوم بإجراء اختبارات احصائية تشخيصية وذلك وفق مرحلتين:

المرحلة الأولى: وتتمثل في استخدام اختبار فيشر (F-Test) المقيد من أجل المفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة؛ فإذا كانت القيمة الاحتمالية لـ (F) أكبر من (5%) فإننا نقبل فرضية العدم والتي تشير إلى أن نموذج الانحدار التجميعي هو النموذج الملائم لبيانات الدراسة، وبالتالي نكتفي بالمرحلة الأولى فقط. أما إذ كانت القيمة الاحتمالية لـ (F) أقل من (5%) فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل بالفرضية البديلة والتي تشير إلى أن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم لبيانات الدراسة، وبالتالي سوف تنتقل إلى المرحلة الثانية وهي التفضيل بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية.

المرحلة الثانية: وتتمثل في استخدام اختبار هوسمان (Hausman) المقيد من أجل المفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية؛ فإذا كانت القيمة الاحتمالية لمربع كأي أكبر من (5%) فإننا نقبل فرضية العدم والتي تشير إلى أن نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج الملائم لبيانات الدراسة. أما إذ كانت القيمة الاحتمالية لمربع كأي أقل من (5%) فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل بالفرضية البديلة والتي تشير إلى أن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم لبيانات الدراسة (Aljamal, 2022, 274-275).

إذ يلاحظ من نتائج جدول (4)، وبالنسبة للنموذج الأول، أن القيمة الاحصائية لاختبار فيشر والخاص بالمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة، قد بلغت (65.763) وبمستوى معنوية أقل من (1%) وهذا ما يشير إلى أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم لبيانات الدراسة. الانقدر نموذج التأثيرات العشوائية ثم نقوم بالمفاضلة بينه وبين

نموذج التأثيرات الثابتة، إذ يلاحظ من نتائج اختبار هوسمان أن القيمة الاحصائية لمربع كأي قد بلغت (0.727) وبمستوى معنوية أكبر من (5%) وهذا ما يشير إلى أن نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج الملائم لبيانات الدراسة إذ يمكن تفسير نتائجه اقتصادياً كالآتي:

- للإنفاق العام أثر طردي ومعنوي في الدين العام، إذ أن ارتفاعه بنسبة (1%) سيؤدي إلى ارتفاع الدين العام بنسبة (2.887%). إذ أن حكومات البلدان النفطية غالباً ما تزيد من إنفاقها العام في فترات الوفرة، مما يفاقم الضغوط على موازنتها العامة ويؤدي في نهاية المطاف إلى الاستدانة كخيار رئيسي لتمويل الفجوة المالية. وهذه النتيجة جاءت مطابقة لدراسة كل من (Celestin, 2016)، (Nguyen & Luong, 2021)، (Mose et al., 2024) و (Qurat-ul-Ain et al., 2025)؛ ويعزى ذلك إلى أن التوسع في الإنفاق العام يرتبط بشكل مباشر بزيادة الدين العام، خاصة في الاقتصادات التي تعاني من ضعف في تنوع مصادر الإيرادات واعتمادها الكبير على الموارد النفطية كمصدر رئيسي للتمويل (Cherif & Hasanov, 2013, 12). وأخيراً، يمكن القول بأن نمط الإنفاق المرتفع في البلدان المختارة، لا سيما على الأجر والدعم الحكومي، يمثل المحدد الأساسي لزيادة الدين العام، إذ أن كل زيادة في حجم الإنفاق العام تؤدي إلى ارتفاع موازي في حجم الدين العام.

- للإيرادات الضريبية أثر طردي ولكن غير معنوي؛ كون أن القيمة الاحصائية للمعلمة عند مستوى معنوية أكبر من (5%). وهذه النتيجة جاءت مخالفة لدراسة كل من (Nguyen & Luong, 2021)، (Mose et al., 2024) و (Qurat-ul-Ain et al., 2025)، وتفسير ذلك مرتبط بالواقع الاقتصادي للبلدان العربية النفطية المختارة والناجم عن عوامل هيكلية عدة أولها أن ضعف القاعدة الضريبية في اقتصاديات هذه البلدان تجعل مساهمة الإيرادات الضريبية في إجمالي الإيرادات العامة محدودة مقارنة بحجم مساهمة الإيرادات النفطية. لذلك فإن أي زيادة في الضرائب سوف لن تكون كافية معنوياً لتفسير التغير في الدين العام، وعليه يمكن القول بأن

- مؤثر السيطرة على الفساد أثر طردي ومعنوي في الدين العام، إذ أن ارتفاعه بمقدار نقطة واحدة سيؤدي إلى ارتفاع الدين العام بنسبة (16.595%). وهذه النتيجة جاءت مطابقة لدراسة كل من (Mehmood et al., 2021)، (Ologbenla, 2024)، (Nguyen et al., 2025) & (2024)، وهذه النتيجة تفسرها نظرية الرمال في العجلات (Sand in the Wheels Theory)، إذ يُنظر إلى الفساد كعامل مثبط للنمو الاقتصادي وكأنه رمال تعيق دوران العجلات، من خلال التمويل العسكري المفرط وتراجع الاستثمار الخاص مما يؤدي إلى خفض الإيرادات الضريبية وزيادة الإنفاق العام والتهرب الضريبي واقتصاد الظل، الأمر الذي ينعكس في ارتفاع عجز الموازنة العامة وارتفاع الدين العام (681, 1995, Mauro). على العكس من ذلك، فإن هذه النتيجة جاءت مخالفة لدراسة (Nguyen & Luong, 2021) والتي أثبتت وجود أثر عكسي ومعنوي بين الفساد والدين العام والتي تفسرها نظرية الشحم في العجلات (Grease in the Wheels Theory) والتي ترى أن الفساد في بيئات تتسم بالبيروقراطية المفرطة وضعف المؤسسات قد يعمل كشحم، من خلال وظيفة المال السريع، يسهل حركة الإجراءات العامة من خلال الرشاوى والمحسوبية مما يسهم في تنشيط بعض المشاريع الاستثمارية وزيادة الإيرادات العامة وبالتالي التخفيف نسبياً من ضغوط الدين العام في الأجل القصير (Nguyen & Luong, 2021, 5).
- مؤثر الاستقرار السياسي أثر عكسي ومعنوي في الدين العام، إذ أن ارتفاعه بمقدار نقطة واحدة سيؤدي إلى انخفاض الدين العام بنسبة (11.363%). وهذه النتيجة جاءت مطابقة لدراسة كل من (Mehmood et al., 2021) & (Mehmood et al., 2024)، ويعزى ذلك إلى أن الاقتصادات ذات الاستقرار السياسي المرتفع غالباً ما تتمتع بقدرة أكبر على تطبيق سياسات مالية مستدامة، الأمر الذي يسهم في تعزيز ثقة المستثمرين المحليين والأجانب ويحد من تفاقم الدين العام (Alesina & Perotti, 1996, 1206).
- مؤثر فاعلية الحكومة أثر عكسي ومعنوي في الدين العام، إذ أن ارتفاعه بمقدار نقطة واحدة سيؤدي إلى انخفاض الدين العام بنسبة (62.780%). وهذه النتيجة جاءت مطابقة لدراسة كل من (Mehmood et al., 2021) & (Mehmood et al., 2024)، (Nguyen et al., 2025)، إذ تؤكد الدراسات الأكاديمية أن ارتفاع فاعلية الحكومة يرتبط إيجابياً بزيادة الانضباط المالي وتحسين إدارة الموارد، ما يؤدي إلى تقليل الاعتماد على الدين العام كمصدر تمويلي (Kaufmann et al., 2011, 223).
- مؤثر سيادة القانون أثر طردي ومعنوي في الدين العام، إذ أن ارتفاعه بمقدار نقطة واحدة سيؤدي إلى ارتفاع الدين العام بنسبة (16.595%). وهذه النتيجة جاءت مطابقة لدراسة كل من (Mehmood et al., 2021) & (Ologbenla, 2024)، (Nguyen et al., 2025) & (2024)، وهذه النتيجة تفسرها نظرية الرمال في العجلات (Sand in the Wheels Theory)، إذ يُنظر إلى الفساد كعامل مثبط للنمو الاقتصادي وكأنه رمال تعيق دوران العجلات، من خلال التمويل العسكري المفرط وتراجع الاستثمار الخاص مما يؤدي إلى خفض الإيرادات الضريبية وزيادة الإنفاق العام والتهرب الضريبي واقتصاد الظل، الأمر الذي ينعكس في ارتفاع عجز الموازنة العامة وارتفاع الدين العام (681, 1995, Mauro). على العكس من ذلك، فإن هذه النتيجة جاءت مخالفة لدراسة (Nguyen & Luong, 2021) والتي أثبتت وجود أثر عكسي ومعنوي بين الفساد والدين العام والتي تفسرها نظرية الشحم في العجلات (Grease in the Wheels Theory) والتي ترى أن الفساد في بيئات تتسم بالبيروقراطية المفرطة وضعف المؤسسات قد يعمل كشحم، من خلال وظيفة المال السريع، يسهل حركة الإجراءات العامة من خلال الرشاوى والمحسوبية مما يسهم في تنشيط بعض المشاريع الاستثمارية وزيادة الإيرادات العامة وبالتالي التخفيف نسبياً من ضغوط الدين العام في الأجل القصير (Nguyen & Luong, 2021, 5).
- لأسعار النفط أثر عكسي ومعنوي في الدين العام، إذ أن ارتفاعه بمقدار وحدة واحدة ستؤدي إلى انخفاض الدين العام بنسبة (3.099%). وهذه النتيجة جاءت مطابقة لدراسة كل من (Hamzah & Muhammad, 2022) & (Alawi & Jasim, 2023)، والتي تعكس الارتباط الوثيق بين الإيرادات النفطية واستدامة المالية العامة. إذ أن ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى زيادة الإيرادات النفطية، مما يتيح للحكومات تمويل نفقاتها العامة دون الحاجة إلى التوسع في الاقتراض وبالتالي ينخفض الدين العام مع ارتفاع أسعار النفط (Sturm et al., 2008, 12-13). فعند انخفاض أسعار النفط ترتفع مستويات الدين العام بصورة واضحة نتيجة العجز في الإيرادات العامة، إذ تلجأ الحكومات إلى الاقتراض الداخلي والخارجي لتغطية الالتزامات المالية. إذ تشير دراسة (Farzanegan and Markwardt, 2009) إلى أن الاقتصادات النفطية تواجه صعوبة في ضبط أو تخفيض نفقاتها العامة بشقيها (الجارية والاستثمارية) عند تراجع أسعار النفط، ما يجعل الاقتراض هو البديل الأساسي لتمويل العجز في موازنتها العامة (Farzanegan & Markwardt, 2009, 591).
- وأخيراً بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) في النموذج المقدر بما يقارب نسبتها (76%) وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة في التي تم إدخالها في النموذج الأول لها علاقة قوية بالمتغير المعتمد. أما بالنسبة لاختبار (F) فإن قيمتها الاحصائية قد جاءت عند مستوى معنوية أقل من (1%) وهذا ما يشير إلى معنوية النموذج الأول المقدر ككل. أما بالنسبة للنموذج الثاني، فيلاحظ من نتائج الجدول أن القيمة الاحصائية لاختبار فيشر قد بلغت (36.446) وبمستوى معنوية أقل من (1%) وهذا ما يشير إلى أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم لبيانات الدراسة. أما اختبار هاوسمان فقد بلغت القيمة الاحصائية لمربع كاي (57.402) وبمستوى معنوية أقل من (1%) وهذا ما يشير إلى أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم لبيانات الدراسة، إذ يمكن تفسير نتائجه اقتصادياً كالآتي:

- لمؤشر الجودة التنظيمية أثر طردي ومعنوي في الدين العام، إذ أن ارتفاعه بمقدار نقطة واحدة ستؤدي إلى ارتفاع الدين العام بنسبة (80.876%). وهذه النتيجة جاءت مطابقة لدراسة كل من (Nguyen & Luong, 2021) و (Mehmood et al., 2021)، إذ أن ضعف الجودة التنظيمية، وما يرتبط به من بيروقراطية وتعتيدات إجرائية، يؤدي إلى انخفاض كفاءة إدارة المالية العامة وزيادة الاعتماد على الاقتراض لتغطية أوجه القصور في الإيرادات العامة (Kaufmann & Kraay, 2024).
- وأخيراً بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) في النموذج المقدر بما يقارب نسبتها (82%) وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة التي تم إدخالها في النموذج الثاني لها علاقة قوية بالمتغير المعتمد. أما بالنسبة لاختبار (F) فإن قيمتها الاحصائية قد جاءت عند مستوى معنوية أقل من (1%) وهذا ما يشير إلى معنوية النموذج الثاني المقدر ككل.
- العام بنسبة (34.427%). وهذه النتيجة جاءت مطابقة لدراسة كل من (Nguyen & Luong, 2021) و (Mehmood et al., 2024)، إذ أن الاقتصادات ذات المستويات المنخفضة من سيادة القانون غالباً ما تعاني من ضعف في الامتثال الضريبي والشفافية المالية؛ الأمر الذي يزيد من الضغوط على الموازنات العامة وبالتالي ارتفاع مستويات الدين العام (Vasquez et al., 2024, 5-6).
- لمؤشر الصوت والمسألة أثر عكسي ومعنوي في الدين العام، إذ أن ارتفاعه بمقدار نقطة واحدة ستؤدي إلى انخفاض الدين العام بنسبة (32.666%). وهذه النتيجة جاءت مطابقة لدراسة (Mehmood et al., 2024)، إذ تبين الأدلة التطبيقية أن تعزيز الصوت والمسألة يسهم في رفع مستوى الشفافية والمساءلة في إدارة المالية العامة، مما يقلل من احتمالات التوسع في الدين العام نتيجة الضغوط السياسية أو الفساد المالي (Arndt & Oman, 2006, 67).

جدول (4): نتائج تقدير معاملات النموذجين

Model: 1									
Dependent Variable: DEBT									
Variable	Pooled Regression Model			Fixed Effect Model			Random Effect Model		
	Coef.	t-Stat.	Prob.	Coef.	t-Stat.	Prob.	Coef.	t-Stat.	Prob.
EXPE	2.2343	7.9077	0.0000***	2.5134	19.919	0.0000***	2.8874	9.2869	0.0000***
TAXR	1.2717	2.2686	0.0245**	1.0778	4.3232	0.0000***	1.1025	1.0135	0.3122 ^{No}
OILP	-0.3129	-	0.0073***	-	-2.5275	0.0124**	-	-3.0991	0.0023***
C	-25.275	-	0.0814*	-	-6.665	0.0000***	-	-2.7783	0.0060***
		$R^2 = 0.2917$			$R^2 = 0.8829$			$R^2 = 0.7610$	
		F- Stat. = 24.710			F- Stat. = 130.41			F- Stat. = 34.224	
		Prob. = 0.0000			Prob. = 0.0000			Prob. = 0.0000	
F-Test		Stat. = 65.763			Hasmam Test			Chi-Sq. Stat. = 0.7270	
		Prob. = 0.0000***						Prob. = 0.8668 ^{No}	
Model: 2									
Dependent Variable: DEBT									
Variable	Pooled Regression Model			Fixed Effect Model			Random Effect Model		
	Coef.	t-Stat.	Prob.	Coef.	t-Stat.	Prob.	Coef.	t-Stat.	Prob.
COCO	-35.798	-	0.0498**	16.595	3.0992	0.0023***	-	-1.8407	0.0674*
PSAV	-18.473	-	0.0429**	-	-2.9769	0.0034***	-	-2.7103	0.0074***
GEFF	20.197	1.2671	0.2069 ^{No}	-	-13.845	0.0000***	-	-2.4836	0.0140**
RLAW	30.259	1.7973	0.0741*	62.780	5.1744	0.0000***	33.649	1.2042	0.2302 ^{No}
VOAC	6.8132	0.6366	0.5253 ^{No}	-	-6.1493	0.0000***	-	-0.6362	0.5255 ^{No}
				32.666			7.3959		

RQUA	-3.3689	-	0.8070 ^{No}	80.876	13.787	0.0000 ^{***}	58.721	4.6309	0.0000 ^{***}
C	44.090	0.2447	0.0001 ^{***}	3.5270	0.6337	0.5272 ^{No}	28.116	2.1501	0.0330 ^{**}
	$R^2 = 0.1090$			$R^2 = 0.8205$			$R^2 = 0.1919$		
	F- Stat. = 3.4465			F- Stat. = 56.968			F- Stat. = 6.6889		
	Prob. = 0.0031			Prob. = 0.0000			Prob. = 0.0000		
F-Test	Stat. = 36.446			Hasmam Test			Chi-Sq. Stat. = 57.402		
	Prob. = 0.0000 ^{***}						Prob. = 0.0000 ^{***}		

Note: (***, **, *, No) indicate a significance level (1%, 5%, 10%, not significant) respectively.

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرمجية الجاهزة EVewis.13

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات:

1. يرتبط الإنفاق العام في الدول العربية النفطية بعلاقة طردية معنوية مع الدين العام؛ نتيجة غلبة النفقات الجارية وضعف كفاءة توجيهها نحو الاستثمار المنتج. يبرز هذا بوضوح أن ارتفاع مستويات الإنفاق العام يؤدي إلى تراكم أكبر للدين العام.
2. ترتبط الإيرادات الضريبية بعلاقة طردية ولكنها غير معنوية مع الدين العام؛ ما يعكس ضعف القاعدة الضريبية، وكثرة الإعفاءات، وتراجع الامتثال الضريبي، وهو ما يضعف أثرها في تمويل الموازنة العامة وتقليص الدين العام.
3. ترتبط أسعار النفط بعلاقة عكسية معنوية مع الدين العام، وهذا ما يعكس الاعتماد المفرط لاقتصاديات هذه البلدان على الإيرادات النفطية؛ إذ إن ارتفاع أسعار النفط وتحقيق الوفرة المالية يساعد على تخفيض الدين العام وتسديد الفوائد والإقساط المترتبة عليه.
4. أن تفاقم الفساد وغياب سيادة القانون وضعف المؤسسات التنظيمية يعزز من ظاهرة الإنفاق غير الكفوء ويقلل من فاعلية السياسات المالية، مما يفضي إلى علاقة طردية قوية بين ضعف الحوكمة وتفاقم الدين العام.
5. أن العلاقة العكسية المعنوية بين كل من (الاستقرار السياسي، وفاعلية الحكومة، والصوت والمسألة) والدين العام تؤكد أن تحسين جودة المؤسسات السياسية والرقابية يعد عاملاً أساسياً في ضبط مستويات المديونية وتعزيز الاستقرار المالي.

ثانياً: التوصيات:

بناءً على ما توصلت إليه البحث، يوصي الباحث بضرورة تطبيق سياسة صارمة لخفض دينها العام من خلال إنشاء نظام ضريبي شامل، والحد من أوجه الفساد، والحفاظ على جودة اللوائح التنظيمية، وتطبيق سيادة القانون، إذ إن جميع هذه العوامل قد تخفّض الدين العام. إضافة إلى ذلك، من الضروري أن تركز حكومات هذه البلدان على محددات جودة مؤسساتها لذلك ينبغي الحد من المكاسب الخاصة، ووضع سياسات ولوائح تنظيمية صارمة تمكّن جميع المواطنين من التعبير عن آرائهم بفعالية. كذلك، من الضروري تغيير الهياكل والبرامج المعرضة للفساد ومراقبتها بانتظام، مما قد يسهم

بدوره في إدارة فعالة للديون. وبهذا، ينبغي أن يكون استخدام الأموال العامة والمخصصات الحكومية الأخرى موجّهًا نحو تحقيق أهداف محددة تعزز النمو الاقتصادي المستدام. علاوة على ذلك، على البلدان المختارة الحد من دينها العام من خلال اتباع سياسة مالية أكثر صرامة تتمثل في خفض الإنفاق العام وترشيده فضلاً عن تنويع مصادر الإيرادات غير النفطية كالقطاع الزراعي والصناعي والإيرادات الضريبية وإنشاء صناديق سيادية لبعض البلدان عينة البحث كالعراق والبحرين، تتجمع فيها الوفورات المالية في سنوات ارتفاع أسعار النفط وبالتالي استخدامها لسد العجز في الموازنة العامة بما يضمن استدامة المالية العامة وحماية اقتصاداتها من تقلبات أسعار النفط وبالتالي تقليل لجؤها إلى الاقتراض وزيادة اعباء الدين العام. وأخيراً، يمكن تحقيق نتائج إيجابية من خلال اتخاذ تدابير استراتيجية لتحسين وترسيخ جودة الحكومة ومؤسساتها العامة وبالتالي تعزيز الاستقرار السياسي والمؤسسي لضمان ثقة المستثمرين المحليين والأجانب، ما يسهم في تقليل كلفة الاقتراض ويخفف من الضغوط على الدين العام.

توافر البيانات:

تم تضمين البيانات المستخدمة لدعم نتائج هذه الدراسة في المقالة.

تضارب المصالح:

يعلن المؤلفون أنه ليس لديهم تضارب في المصالح.

موارد التمويل:

لم يتم تلقي أي دعم مالي.

شكر وتقدير:

لا أحد.

References:

1. Alargoob, H. M. (2009). The problem of Arab fiscal policy between the development of government spending and the containment of public debt for the period (1990–2004): A case study of some Arab

8. Arndt, C., & Oman, C. (2006). Uses and abuses of governance indicators. OECD Development Centre Studies, Development Centre of The Organization for Economic Co-Operation and Development, OECD Publishing. <https://www.oecd.org/content/dam/oecd/en/publications/reports/2006/07/use-s-and-abuses-of-governance-indicators>
9. Aronson, J. R. (1985). Public Finance. McGraw Hill, Inc., New York, USA.
10. Blanchard, O. (2017). Macroeconomics. Seventh Edition, Global Edition, Pearson Education Limited, London, UK.
11. Celestin, M. (2016). The Impact of Fiscal Policy on Public Debt Management: Analyzing the Long-Term Sustainability of Government Borrowing. Brainae Journal of Business, Sciences and Technology, 1(7). Doi: [10.5281/Zenodo.15037004](https://doi.org/10.5281/Zenodo.15037004)
12. Cherif, R., & Hasanov, F. (2011). Oil exporters' dilemma: How much to save and how much to Invest. IMF Working Paper, 61(1). <https://www.elibrary.imf.org/downloadpdf/view/journals/001/2012/004/001.2012.issue-004-en.pdf>
13. El-Naser, A. (2023). Public Debt, Institutional Quality and Economic Growth in Eu Countries in the aftermath Of Covid-19 and War-Induced Crisis. Journal of Smart Economic Growth, 8 (3). <https://www.jseg.ro/index.php/jseg/article/download/245/145/>
14. Eltony, M. (2017). Measuring tax effort in Arab countries, ERF Working Paper No. 0229), Economic Research Forum (ERF). <https://erf.org.eg/app/uploads/2017/05/0229-ElTony.pdf>
15. ESCWA. (2017). Rethinking fiscal policy for the Arab region, United Nations. https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/rethinking-fiscal-policy-arab-region-english_1.pdf
16. ESCWA. (2020). Debt and fiscal outlook for the Arab region. United Nations. <https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/debt-fiscal-outlook-report-arab-region-english.pdf>
- countries (Egypt, Jordan, Tunisia, Morocco). Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, 5(13). College of Administration and Economics, University of Tikrit. <https://www.iasj.net/iasj/download/bc6b6a687bffb248>
2. Alawi, A. K., & Jasim, I. A. (2023). The role of oil price fluctuations on public debt in Iraq after 2004. Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, 19(64, Part 1), College of Administration and Economics, University of Tikrit. www.doi.org/10.25130/tjaes.19.64.1.12
3. Albajjari, A. I. H. (2022). Measuring the effectiveness of fiscal policy tools in containing the budget deficit for selected countries during the period 2002–2019, with special reference to Iraq. College of Administration and Economics, University of Mosul.
4. Alesina, A., & Perotti, R. (1996), Income distribution, political instability, and investment, European Economic Review, 40(6). <https://ideas.repec.org/a/eee/eecrev/v40y1996i6p1203-1228>.
5. Aljamal, Z. Y. (2012). Model selection in fixed and random panel data models. The Iraqi Journal of Statistical Sciences, (21). University of Mosul, College of Computer Science and Mathematics, Mosul, Iraq. <https://search.mandumah.com/Record/422654>
6. Alkhafaji, A. I. M., Almula-Dhanoon, M. D. Y. (2022). Does The Distribution of Income Respond to the Development of Institutions? TANMIYAT AL-RAFIDAIN, 41(136). College of Administration and Economics, University of Mosul. <https://doi.org/10.33899/tanra.2020.165650>
7. Alrifai, M. S. H. (2019). Good governance in Jordan: Reality and aspirations. Arab Journal of Administration, 39(3), Arab Administrative Development Organization, League of Arab States, Alexandria. https://aja.journals.ekb.eg/article_38921_0d018d23130e818401048e4e5390efe.pdf

- New Evidence Using Dynamic Panel Threshold Regression, Technological and Economic Development of Economy, 29(5). <https://doi.org/10.3846/tede.2023.19247>
25. Mauro, P. (1995). Corruption and Growth. *The Quarterly Journal of Economics*, 110 (3). <https://homepage.ntu.edu.tw/~kslin/macro2009/Mauro%201995.pdf>
26. Mehmood, W. Rashid, R. M., Aman-Ullah, A, Patwari, A, K, & Aman-Ullah A. (2024). High Public Debt in Japan: The Institutional Quality Perspective. *International Journal of Business and Technopreneurship*, University Malaysia Perlis, 14(1). <https://www.researchgate.net/publication/378694248>
27. Mehmood, W., Rashid, R. M., Aman-Ullah, A. & Ong, C, Z. (2021). Country-Level Institutional Quality and Public Debt: Empirical Evidence from Pakistan. *Journal of Asian Finance, Economics and Business*, 8(4).doi:10.13106/jafeb.2021.vol8.no4.0021
28. Mose, N., Fumey, M., & Tanchev, S. (2024). Impact of Tax Revenue and Government Expenditure on Public Dabt in Eastern Europe. *Journal if Tax Reform*, 10(3).<https://doi.org/10.15826/jtr.2024.10.3.183>
29. Nguyen, N., Duong Q. N., Luong, T. T. H., & kuruppuge, R. H. (2024). Governance Capacity and Public Debt in Asian Countries. *Southeast Asian Journal of Economics*, 13(1). <https://www.researchgate.net/publication/390916597>
30. Nguyen, T. A. N., & Luong, T. T. H. (2021). Fiscal Policy, Institutional Quality, and Public Debt: Evidence from Transition Countries. *Sustainability*, 13(19). <https://doi.org/10.3390/su131910706>
31. Nutassey, V. A., Nomlala. B. C., & Sibanda. M. (2023). Economic institutions, political institutions and public debt in Sub-Saharan Africa. *International Journal of Emerging Markets*, 20 (4). <https://doi.org/10.1108/IJOEM-03-2023-0490>
17. Farzanegan, M. R., & Markwardt, G. (2009). The effects of oil price shocks on the Iranian economy. *ECONSTOR*, Faculty of Business and Economics, Dresden Discussion Paper Series in Economics, No. 15/08.<https://www.econstor.eu/bitstream/10419/36478/1/590264257.pdf>
18. Hammadi, M. F. (2012). Measuring the impact of budget deficit on some macroeconomic variables in a sample of developed and developing countries for the period (1980–2009). University of Mosul, College of Administration and Economics, Mosul, Iraq.
19. Hamzah, B. D., & Muhammad, M. N. (2022). Measuring the impact of oil price fluctuations on the public debt base in Iraq for the period (2003–2020). *Journal of the College of Administration and Economics for Economic, Administrative and Financial Studies*, 14(2). College of Administration and Economics, University of Babylon. <https://search.mandumah.com/Record/1300945>
20. International Monetary Fund. (2025). *World Economic Outlook Database*, Washington, D.C., USA. <https://www.imf.org/en/Home>
21. Kao, C. (1999). Spurious regression and residual-based tests for cointegration in panel data. *Journal of Econometrics*, 90(1). [https://doi.org/10.1016/S03044076\(98\)00023-2](https://doi.org/10.1016/S03044076(98)00023-2)
22. Kaufmann, D., & Kraay, A. (2024). *Worldwide Governance Indicators: Methodology and 2024 data*. World Bank Report.<https://www.worldbank.org/content/dam/sites/govindicators/doc/wgimethodologypaper.pdf>
23. Kaufmann, D., Kraay, A., & Mastruzzi, M. (2011). *The Worldwide Governance Indicators: Methodology and analytical issues*. *Hague Journal on the Rule of Law*, 3(2).<https://ideas.repec.org/p/wbk/wbrwps/5430.html>
24. Lee, C. L., Ahmed, R., Karim, Z. A., & Khalid N. (2023). Institutional Quality, Income Level, and Debt Sustainability:

- Working Papers, 2024(029) Washington, DC, International Monetary Fund. <https://doi.org/10.5089/9798400267222.001>
36. Westerlund, J. (2008). A note on the use of the LLC panel unit root test. *Empirical Economics*, 37(3). <http://dx.doi.org/10.1007/s00181-008-0244-8>
37. World Bank. (2025). Data and Statistics, World Development Indicators, Washington, D.C., USA. <https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators>
38. Zaib-un-Nisa. (2023). Relationship between external domestic debt and economic growth. *International Journal of Economics and Policy*, 3(2). https://www.researchgate.net/publication/381392308_Relationship_between_External_Domestic_Debt_and_Economic_Growth
32. Ologbenla, P. (2024). The Impact of Institutional Quality on External Debt Management in Nigeria, *Journal of Economics, Finance and Management Studies*, 07(08). <https://ijefm.co.in/v7i8/13.php>
33. Qurat-ul-Ain., Zunaira, K., and Tanveer, H. (2025). The Impact of Institutional Quality on Public Debt Sustainability in the Digital. *Review of Economic Trends*, 2(1). <https://doi.org/10.51846/ret.v2i1.3950>
34. Sturm, M., Gurtner, F., & Alegre, J. G., (2008). Fiscal policy and the oil price cycle in oil-exporting countries. IMF Working Paper. <file:///C:/Users/Administrator/Downloads/wp08253.pdf>
35. Vasquez, K., Alex-Okoh, K., Ashcroft, A., Gullo, A., Kroytor, O., Liu, Y., Pineda, M., & Snipeliski, R. (2024). The Legal Foundations of Public Debt Transparency: Aligning the Law with Good Practices. IMF